



الجمهورية اللبنانية  
وزارة الصحة العامة  
الوزير

Rif:054/11/SA/MK

٤٣٩ - لا رقم الصادر:

بيروت في :

١٤ آذار ٢٠١١ قرار رقم: ٧٣

يتعلق بتأليف لجنة تنظيم استيراد وتصدير وبيع وتصنيع وتعبئة وتوضيب المتممات الغذائية والمنتجات الطبيعية

### ذات الفوائد الصحية

إن وزير الصحة العامة

بناء على المرسوم رقم ٢٨٣٩ تاريخ ٢٠٠٩/١١/٩

بناء على المرسوم رقم ٨٣٧٧ تاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ وتعديلاته (تنظيم وزارة الصحة العامة)

بناء على المرسوم رقم ٥٥١٨ تاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠١٠ (تنظيم استيراد وتصدير وبيع وتصنيع وتعبئة وتوضيب المتممات الغذائية والمنتجات الطبيعية ذات الفوائد الصحية وتحديد اللجنة وتعويض جلساتها)

بناء على اقتراح مدير عام الصحة،

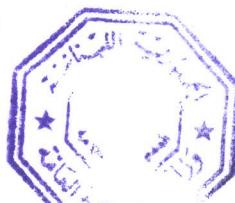
### قرار مالي:

المادة الأولى: تولف لجنة قوامها:

رئيساً	مدير عام الصحة	الدكتور وليد عمار
عضوأ	رئيس مصلحة الهندسة الصحية	الدكتور فريد كرم
عضوأ	رئيس فرع الكيمياء في مديرية المختبرات المركزية	الدكتورة هالة الحوت
عضوأ	رئيس دائرة استيراد الأدوية وتصديرها في وزارة الصحة	الدكتورة ميسلون قانصوه
عضوأ	مندوب عن مختبر الفنار	السيد محمد سلمان
عضوأ	صيدلي محاز مندوب عن نقابة الصيادلة	الصيدلي فادي كعدي
عضوأ	طبيب مندوب عن نقابة الأطباء	الدكتورة ريتا نمر
عضوأ	الخصائية تغذية تمارس عملها في مستشفى رفيق الحريري	السيدة جاكلين واصف
عضوأ	الخصائي فارماكولوجيا	الدكتور محمد مرود
عضوأ	الخصائية تغذية محاضر مندوب عن الجامعة الأمريكية	الدكتورة نهلا حولا
عضو مقرر	طبيب أخصائي تغذية في وزارة الصحة العامة	الدكتورة ربيعة بحمدوني

صورة طبق الأصل  
بتدهوٰت في ١٤ آذار  
طه طه

ماربل حداد





### المادة الثانية: مهام اللجنة

- تحدد اللجنة قبل البدء بدراسة الملفات المقدمة لها الأسس والمعايير لتصنيف المستحضرات وفقاً للمرسوم رقم .٥٥١٨
- تحدد مهام اللجنة بدراسة الطلبات المقدمة إلى وزارة الصحة العامة للسماح باستيراد وبيع وتعبئته وتوفيبه وتصنيع وتصدير المتممات الغذائية والمنتوجات الطبيعية ذات الفوائد الصحية واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- دراسة الطلبات للسماح بالإعلان عن المتممات الغذائية والمنتوجات الطبيعية ذات الفوائد الصحية في كافة الوسائل الإعلامية واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- وضع لائحة بالمواد الممنوعة التداول بها عالمياً وتجديدها كلما دعت الحاجة

### المادة الثالثة: اجتماعات اللجنة

تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري بمعدل أربع جلسات في الشهر كحد أقصى، ويقتضي كل من رئيس وأعضاء ومقرر اللجنة تعويض حضور بمعدل ٨٠٠٠٠ (ثمانون ألف ليرة لبنانية) عن كل جلسة.

تحدد القرارات في اللجنة بالأكثرية وفي حال تعادل الأصوات يعتبر صوت الرئيس مرجحاً.

### المادة الرابعة: التقيد بجميع المواد الأخرى التي وردت في المرسوم رقم .٥٥١٨



- مجلس الخدمة المدنية
- التفتيش المركزي
- وزارة المالية - مديرية الصرفيات
- وزارة الزراعة / مصلحة الأبحاث الزراعية
- نقابة الصيادلة
- نقابة الأطباء
- المديرية العامة للصحة
- مديرية الوقاية الصحية
- مصلحة الهندسة الصحية
- دائرة المحاسبة
- قسم الموظفين
- أصحاب العلاقة
- المحفوظات